الخيار عند سيبويه بين العطف والمعية انموذجا

م. علي خضير عباس
جامعة تكريت – كلية العلوم الإسلامية

Option At Cebuye

Between kindness and familiarity

Preparation

M. Ali Khudair Abbas / University of Tikrit -

Faculty of Islamic Sciences

ali-ali@tu.edu.iq

ملخص

وردَ مصطلح (الخيار) في كتاب سيبويه أكثر من ثلاثين مرة، فجاء به بأسلوب الخطاب مع ضمير المخاطب (أنت) كقوله: (فأنت بالخيار) أو (أنك بالخيار) أو (فتكونَ بالخيار) أو (كنتَ بالخيار)، وجاء به مرة واحدة بأسلوب الغياب، فقال: (فهو بالخيار) ومن مسائل هذا المصطلح عند سيبويه الخيار بين العطف والمعية إذ جاء في كتابه: أنّك لو قلتَ: اقْعُدْ وأخوك كان قبيحاً حتى تقول: أنتَ، لأنه قبيحٌ أَنْ تَعطف على المرفوع المُضمَرِ. فإذا قلت: ما صنعتَ أنتَ، ولو تُركتْ هى، فأنت بالخيار إن شئت حملتَ الآخِر على ما حملتَ عليه الأول، وإن شئت حملته المعنى الأول.وقد درست هذه المسألة بشيء من التفصيل لتكون أنموذجا للمصطلح الخيار عن سيبويه.

الكلمات المفتاحية (الخيار , سيبويه, العطف , المعية , مواضع الخيار . مخاطب . متكلم . غائب)

The abstract

The term (option) in the book Seboyeh more than thirty times, came in a manner of discourse with the conscience of the addressee (you), such as: (you are the choice) or (you are the option) or (you choose) or (I was the option), and came once in style Absence, he said: (is by choice(It is one of the issues of this term in Siboyeh choice between sympathy and attention, as it says in his book: that if you said: I sit up and your brother was ugly to say condescending on the raised crane. If you say: What you have done, and if you leave it, you are the choice if you want to carry the other on what the first, and if you want to campaign on the first meaning.This issue has been examined in some detail to serve as a model for the term "option."

Keywords (option, sepoy, conjugation, intestines, option positions).

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله و أصحابه أجمعين، وبعد: فمن المعلوم أن كتاب سيبويه عند كبار النحويين بمثابة ركوب البحر، ومن درر هذا البحر مصطلح ذكره سيبويه أكثر من ثلاثين مرة، وهو (الخيار)، فنجده يدخله ضمن الأوجه المحتملة، ويصرح أحيانا بترجيح وجه على آخر، وقد اخترت مسألة من هذه المسائل وهي الخيار بين العطف والمعية، فجاءت بتفصيل لتكون أنموذجا عن مسائل الخيار في كتاب سيبويه.وسبق البحث تمهيد لبيان معنى الخيار في اللغة والاصطلاح ، ثم خاتمة موجزة لأبرز ما جاء في البحث.وقد اعتمدت على المصادر النحوية، لا سيما المتعلقة بكتاب سيبويه، كشرح السيرافي على الكتاب، ومؤلفات ابن مالك . وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تمهيد

الخيار في اللغة: اسم من الاختيار، وهو الانتقاء والاصطفاء[١]، ومنه الخِيَرَة، يقال: خار الشيءَ واختارَهُ: بمعنى انتقاهُ، ويقال: أنت بالُمختار، وأنت بالخِيار على حد سواء، أي اخْتَرْ ما شئت من الأمرين[٢]، ومنه قول النبي محمد صلى الله عليه وسلم: "البيعانِ بالخِيار ما لم يَفْترِقا إلا بيع خيار"، ومعناه أنْ يكون لكل واحد منهما الحق في اختيار إمضاء البيع وفسخه[٣].

الخيار في اصطلاح النحويينلم أجد لهذا المصطلح تعريفاً دقيقاً، يوضح معناه لدى القدماء من النحويين، وقد اكتفى الدكتور محمد سمير نجيب في كتابه (معجم المصطلحات النحوية والصرفية) بذكره مصطلح (الاختيار) الذي يأتي خلاف الاضطرار في الضرورة الشعرية أو بمعنى الانتقاء: "وهو أن ينتقي النحوي رأياً من الآراء أو وجهاً من الوجوه في مسألة ما، ويرجحه على غيره بمرجحات ومبررات يراها ويستند إليها"[٤] . ولم يأتِ الدكتور مروان العطية على ذكر هذا المصطلح في معجمه أساساً[٥] .ويمكن القول إن مصطلحنا هذا يراد منه عدة أشياء، حسب ما يُفهَم من استعمال سيبويه:

- إحالة انتقاء واحد من أمرين إلى المتكلم دون ترجيح أحدهما على الآخر، وذلك ما يظهر في مثل قوله: (إنْ شئتَ نصبتَ، وإن شئتَ رفعتَ) و (فتكون بالخيار في حذفه وتركه) .
- كان سيبويه دقيقاً في تحديد المراد من هذا المصطلح، بدليل إثباته أحياناً ونفيه أحياناً أخرى، من ذلك قوله: "ولو قلت: (هذا زيد) كنتَ في الصفة بالخيار، إن شئت وصفتَ وإن شئت لم تصف، ولستَ في المضاف إليه بالخيار؛ لأنه من تمام الاسم"[٦] ، ومن دقة استعماله قوله: "فإذا قلت: لا غلامَ ظريفاً لك، فأنت في الوصف الأول بالخيار، ولا يكون الثاني إلا منونا"[٧] .من مسائل الخِيار في كتاب سيبويه :

الخيار بين العطف والمعية قال سيبويه في: "باب ما يَظْهَر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم، لأنه مفعول معه ومفعول به، كما انتصب نفسَه فى قولك: امرأً ونفسَه، وذلك قولك: ما صَنَعْتَ وأَباك، ولو تُركت الناقةُ وفَصيلَها لَرَضعَها، إنما أردتَ: ما صنعتَ مع أَبيك، ولو تُركت

الناقةُ مع فصيلِها، فالفصيل مفعول معه، والأَب كذلك، والواو لم تغيِّر المعنى، ولكنها تُعْمَل في الاسم ما قبلها. ومثل ذلك: ما زلت وزيداً حتى فعلَ، أي ما زلتُ بزيد حتى فعل، فهو مفعول به، وما زلت أَسِيرُ والنيلَ، أى مع النيل، واستوى الماء والخَشَبَةَ، أى بالخَشَبَةِ. وجاء البَرْدُ والطَّيالِسَةَ، أى مع الطَّيالسةِ. وقال:

فكُونُوا أنتُمُ وبنى أَبيكم ... مكان الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطَّحالِ وقال:وكان وإيّاها كحران لم يفق ... عن الماء إذا لاقاهُ حتّى تقدَّدَا

ويدلك على أن الاسم ليس على الفعل فى صنعتَ، أنّك لو قلتَ: اقْعُدْ وأخوك كان قبيحاً حتى تقول: أنتَ، لأنه قبيحٌ أَنْ تَعطف على المرفوع المُضمَرِ. فإذا قلت: ما صنعتَ أنتَ، ولو تُركتْ هى، فأنت بالخيار إن شئت حملتَ الآخِرِ على ما حملتَ عليه الأول، وإن شئت حملته على المعنى الأول"[٨] . يعرض سيبويه في هذا الباب مسألة نصب الاسم على أنه مفعول معه، ومذهب سيبويه أن الناصب له الفعل قبله، وهو ما يُفهَم من عنوان الباب بظهور الفعل وانتصاب الفعل، نحو: (ما صنعتَ وأباكَ) وقولهم: (ولو تُركت الناقةُ وفصيلَها لَرَضعَها) ، وأراد سيبويه بهذين المثالين الإشارة إلى ركائز ثلاثة تستند عليها المسألة، وهي :

الأولى: أن يسبق المفعولَ معه فعلٌ يعمل فيه النصب، سواء كان مبنياً للمعلوم أو للمجهول، فجاء بـ (صنعت) و (تُركتْ).

والخلاف في هذه المسألة قائم على الناصب للمفعول معه، وللنحويين في ذلك عدة آراء، وهي:

أ. رأي سيبويه والبصريين على أن الفعل المتقدم على الواو هو الناصب للمفعول معه وذهبوا إلى أن الفعل وإنْ كان غير متعدي فقد قوي بالواو فتعدَّى إلى الاسم بهذه الواسطة، كما عدَّتْه الهمزة في نحو: (أخرجتُ زيداً)، وقد تجردت الواو من معنى العطف وتخصصت للمعية في مثل هذا[٩] .

ب. ذهب الكوفيون الى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، واحتجوا على ذلك بأن الفعل المتقدم لازم لا يمكنه نصب الاسم بعده، وكذلك عدم إمكان تكرير الفعل في نحو: (استوى الماءُ والخشبةَ)، إذ لا يصلح تقدير: استوى الماء واستوت الخشبة، فيكون المعنى أن الخشبة كانت مُعْوَجَّة فاستوت، فخالف الثاني الأول ولهذا نُصِب على الخلاف كما في الظرف[١٠] . وأُجيبوا ببطلان ما ذهبوا إليه من جهة أن الخلاف لا يوجب النصب، ففي نحو: (ما قام زيدٌ لكن عمروٌ) و (قام زيدٌ لا عمرٌ) أوجبت (لكن) و (لا) معنى الخلاف في الجملتين من نفي الفعل للأول وإثباته للثاني في الجملة الأولى، وإثبات الفعل للأول ونفيه عن الثاني في الجملة الثانية، ولا وجه لنصب ما بعد (لكن) و (لا) مع وجود معنى الخلاف، كما يُرَدُّ هذا الرأي بأن الخلاف من المعاني، وهو لا يعمل في المفعولات[١١] .

ج. ذهب الأخفش الى أن ما بعد الواو ينتصب انتصاب الظرف كانتصاب (مع) في نحو: (جئتُ مَعَهُ) ؛ لأن قولنا: (جاءَ البردُ والطيالسةَ) بمعنى: مع الطيالسة، ولا يمكن إثبات الإعراب على الواو فوقع على الاسم بعدها، وهذا شبيه بانتقال الحكم من المستثنى الى (غير) في باب الاستثناء[١٢] . ورُدَّ بأن النصب في (مع) حاصل على الظرفية، وأما المفعول معه في نحو: (استوى الماءُ والخشبةَ) فليس بظرف، ورَدَّ بعضهم على هذا الرأي بأنه لو كان مثل ما قال لجاز الحكم بالنصب في كل واو تصلح لأن تكون بمعنى المعية، كقولهم: (كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ)[١٣] .

د. ذهب الزجاج الى أن المفعول معه منصوب بفعل مقدر بعد الواو، ويكون التقدير في نحو: (ما صنعتَ وأباكَ) : ولابستَ أباك، بحجة أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو[١٤] ، ورَدَّهُ السيرافي بأن الفعل إما يعمل عمله مع وسيط أو دونه، وذلك نحو: (ضربتُ زيداً وعمراً) فواو العطف لم تؤثر على عمل الفعل في (عمر) وذلك على معنى الشراكة، وكذلك في نحو: (ما ضربتُ إلا زيداً) فـ(زيداً) مفعولاً به للفعل على الرغم من الفصل بينهما بـ (إلا)[١٥] .كما رَدَّه ابن مالك بفساد هذا التقدير، لثلاثة أسباب[١٦] :

- عدم صحة التشريك بين الفعل الظاهر (صنعتَ) والمقدر (لابستَ) ؛ لأن شرط صحة العطف بعد اسم الاستفهام أن يصح إقامة الثاني مقام الأول، ولا معنى إذا قيل: (ما لابستَ أباك).
- لا يصح تقدير الزجاج على عدم إرادة معنى التشريك لعدم صحة عطف الجملة الخبرية على الجملة الاستفهامية إذا استقلت كل واحدة منهما عن الأخرى؛ لأن امتناع ذلك مع عدم الاستقلال أولى من الاستقلال.
- القول بنصب المفعول معه بفعل مضمر يقتضي الاستغناء عن الواو في حال إظهار الفعل، ففي نحو: (ما شأنكَ وزيداً) لو قيل: (ما شأنكَ تلابسُ زيداً) لم يكن هناك حاجة لذكر الواو مع وجود الفعل، كما يلزم الاستغناء عن الواو حال إضمار الفعل، وهذا الاستغناء باطل.

هـ. يرى عبد القاهر الجرجاني أن الواو – بنفسها – هي الناصبة للمفعول معه[١٧].وحكموا ببطلان هذا الرأي لثلاثة أسباب[١٨] :

- افتقار الواو الى فعل قبلها كشرط أساس لوجود المفعول معه، ولا نجد مثل هذا الشرط في غيرها من النواصب، ولهذا امتنع النصب في نحو:

(كلُّ رجل وضيعته) لعدم سبقها بفعل.

- إن الحكم بكون الواو ناصبة بنفسها لا نظير له في العربية، فليس ثَمَّ حرف ينصب الاسم إلا إن كان شبيهاً بالفعل كـ(إن) وأخواتها، أو ما يشبهه كـ(لا) النافية للجنس وليس الواو مما يشبه هذا أو ذاك، فلا يصح القول بأن تكون عاملة بنفسها .
- لو صح القول بأن الواو هي الناصبة لوجب اتصال الضمير بها إذا وقع مفعولا معه وذلك نحو: (سرتُ وإياكَ) ، ومثل هذا لا يجوز، وليس في الكلام ضمير نصب يجب فصله مع ناصبه المباشر.

الثانيـة: أن يسبق المفعول معه واو يُقصَد بها معنى المعية، قال السيرافي: "ومعنى مع الواو يتقاربان؛ لأن معنى مع الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه فأقاموا الواو مقام مع لأنها أخف في اللفظ"[١٩] .ويجب – كما تقدم – أن يسبق الواو فعل أو ما فيه معناه، يكون عاملاً في المفعول معه وهو رأي سيبويه والبصريين، ولهذا نجده يمنع نصبَ المفعول معه بالعامل إنْ لم يكن فعلاً أو ما فيه معناه، كالظرف والجار والمجرور واسم الإشارة، قال في الباب الذي يتبع هذه المسألة: "وأما (هذا لكَ وأباكَ) فقبيح أن تنصبَ الأب؛ لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً في معنى فعل، حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل"[٢٠] .وقد خالفه أبو علي الفارسي، فأجاز نصب المفعول معه بالعامل المعنوي، واستشهد بقوله[٢١] :لا تَحبِسَنَّك أثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ ... هذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرْبَالا فجعل (سربالا) منصوباً باسم الإشارة (هذا)، والأغلب على أنه منصوب بـ (مطوياً)[٢٢] .

الثالثـة: كراهية حمل الواو على معنى العطف؛ لأن مذهبه امتناع العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيده بالضمير المنفصل، نحو: (سافرتُ أنا وأخوك)، و(قُمْ أنت وأخوك). وجعل سيبويه العطف على الضمير المرفوع المستتر من القبيح، فقال: "ويدلك على أن الاسم ليس على الفعل فى (صنعتَ) أنّك لو قلتَ: (اقْعُدْ وأخوك) كان قبيحاً، حتى تقول: أنتَ لأنه قبيحٌ أَنْ تَعطف على المرفوع المُضمَر" . **فما المقصود بالقبيح** قيل: قصد سيبويه بالقبيح المنع، قال ابن مالك: " وظاهر كلام سيبويه المنع من إعمال هذا في مفعول معه، لأنه قال في آخر أبوابه: "وأما (مالك وأباكَ) فقبيح، لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل". أراد بـ(قبيح) ممنوعاً"[٢٣] ووجدت خلاصة بحث عن ظاهرة القبح في كتاب سيبويه، لأحمد عبد اللاه عوض سالم البحبح، وتوصل فيها الباحث الى أن سيبويه نحا في استعمال هذا المصطلح منحيين: الأول إطلاق ألفاظ القبح على الاستعمالات القبيحة الواردة في كلام العرب فأنزل هذه الألفاظ منزلتَها. والآخر إطلاق ألفاظ القبح على ما هو ممتنع في كلام العرب من باب المبالغة والتنبيه على ما لا يجوز استعماله. ولحظ الباحث أن أسباباً ودوافع جعلت سيبويه يحكم على بعض الاستعمالات بالقبح، أهمها: الضرورة الشعرية، وتعدد اللهجات، والإخلال بمواقع تركيب الكلام، والإخلال بالجانب الدلالي.ويزول هذا القبح – بمعنى المنع على رأي ابن مالك، أو بمعنى الإخلال بمواقع تركيب الكلام والجانب الدلالي على الرأي الآخر – بأن يُؤكَّدَ بالضمير المنفصل، فيقال: (ما صنعتَ أنتَ وأخوك) و (اقعدْ أنتَ وأخوكَ) ، فقال سيبويه: "فإذا قلتَ: ما صنعتَ أنتَ، ولو تُركتْ هى، فأنت بالخيار إن شئت حملتَ الآخِر على ما حملتَ عليه الأول، وإن شئت حملته على المعنى الأول" . وقصَدَ هنا جواز انتقاء أحد الأمرين للمتكلم في العطف على الضمير أو حمله على معنى المعية.قال السيرافي: "فمن رفع فلزوال قبح اللفظ؛ لأن كل واحد منهما صانع بالآخر شيئاً وملابس له على ضرب من الملابسة، وإنْ نصبتَ فعلى إبانة معنى (مع)، وأن صنيع الأول ملتبس بالآخر"[٢٤] .وفي المسألة عموماً، نجد أن بعض النحويين قد قسَّمَ ما يتخير فيه ما بين العطف أو النصب على المعية على ثلاثة أحوال[٢٥] :

١. ما يجوز فيه الأمران، والعطف أرجح، وذلك إن لم يكن هناك ضعف من جهة اللفظ أو المعنى، نحو: (ذهبتُ أنا وصديقي)، ومنه قوله تعالى: (إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ) [الأعراف : ٢٧] .

فعُطِف (قبيله) على الضمير المستتر لتأكيده بـ (هو)، قال الزمخشري: "فإنْ قلتَ: علامَ عطف وقبيله؟ قلت: على الضمير في (يراكم) المؤكد بـ(هو) والضمير في أنه للشأن والحديث، وقرأ اليزيدي (وقَبِيلَهُ) بالنصب، وفيه وجهان: أن يعطفه على اسم (إن)، وأن تكون الواو بمعنى مع، وإذا عطفه على اسم إن وهو الضمير في أنه كان راجعاً إلى إبليس"[٢٦] .

٢. ما يجوز فيه الأمران، والنصب على المعية أرجح، وذلك لوجود ضعف حاصل في اللفظ أو المعنى، كالعطف على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد، نحو: (ذهبتُ وزيداً).
٣. ما يمتنع فيه العطف لمانع لفظي، ويتعين النصب على المعية، وذلك في العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار، نحو: (مالكَ وزيداً).

خاتمة

- وجدنا أن هذا المصطلح ناضج عند سيبويه ومن سبقه، بدليل استعماله إياه بكثرة في الكتاب حتى في عنوان أحد الأبواب، قال: "هذا باب ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار، وذلك قولك: (ما لي إلا زيداً صديقٌ وعمراً وعمرٌو، و(مَن لي إلا أباك صديقٌ وزيداً وزيدٌ) .
- كان سيبويه دقيقاً في تحديد المراد من هذا المصطلح، بدليل إثباته أحياناً ونفيه أحياناً أخرى، من ذلك قوله: "ولو قلت: (هذا زيد) كنتَ في الصفة بالخيار، إن شئت وصفتَ وإن شئت لم تصف، ولستَ في المضاف إليه بالخيار؛ لأنه من تمام الاسم"[٢٧] ، ومن دقة استعماله قوله: "فإذا قلت: لا غلامَ ظريفاً لك، فأنت في الوصف الأول بالخيار، ولا يكون الثاني إلا منونا.
- جعل سيبويه العطف على الضمير المرفوع المستتر من القبيح، فقال: "ويدلك على أن الاسم ليس على الفعل فى (صنعتَ) أنّك لو قلتَ: (اقْعُدْ وأخوك) كان قبيحاً، حتى تقول: أنتَ لأنه قبيحٌ أَنْ تَعطف على المرفوع المُضمَر"

المصـــادر والمراجـع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .
٢. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ
٣. التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق ودار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.
٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م .
٥. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
٦. حلية الفقهاء لابن فارس، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الشركة المتحدة للتوزيع – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م
٧. شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
٨. شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .
٩. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م .
١٠. شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م .
١١. شرح المفصل لابن يعيش، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م .
١٢. كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
١٣. لسان العرب لابن منظور، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ .
١٤. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
١٥. معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير نجيب، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥ .
١٦. معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور مروان العطية، الناشر: دار البشائر، دمشق .
١٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر .

هوامش البحث

(١) ينظر: مختار الصحاح: ٩٩ ،

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة: ٥/ ٢٥٥ ، والمخصص لابن سيدة: ٤/ ٤٦، ولسان العرب لابن منظور: ٤/ ٢٦٦.

(٣) ينظر: حلية الفقهاء لابن فارس: ص١٢٤ .

(٤)معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ص٨٠ .

(٥) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور مروان العطية: ١٧٣ – ١٧٥ .

(٦) المصدر السابق: ٢/ ٢٢٦ .

(٧)المصدر السابق: ٢/ ٢٤٢ .

(٨) الكتاب: ١/ ٢٩٧ – ٢٩٨ .

(٩) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، المسألة ٣٠ (القول في عامل النصب في المفعول معه) : ١/ ٢٠٠ .

(١٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٠٠، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري: ص٣٨١ .

(١١) ينظر: والتبيين عن مذاهب النحويين: ص٣٨٢ .

(١٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٤٤٠، وارتشاف الضرب لأبي حيان: ١٤٨٤/٣ – ١٤٨٥.

(١٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٠١، وشرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: ١/ ٥١٩ .

(١٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٩٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٤٩/٢، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٨٤، وهمع الهوامع للسيوطي: ٢/ ٢٤٠ .

(١٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٩٦ .

(١٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٤٩ .

(١٧) ينظر: شرح الجمل للجرجاني: ص٢٠ .

(١٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٥٠ ، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: ص١٥٥ .

(١٩) شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٩٥ .

(٢٠) المصدر السابق: ١/ ٣١٠ .

(٢١) الشاهد بلا نسبة في شرح تسهيل الفوائد لابن مالك: ٢٤٨/٢، وشرح ابن الناظم:١١٠، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي: ٦٦٣/٢، وشرح الأشموني:١/ ٤٩٤، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري: ١/ ٥٢٩ .

(٢٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك: ٢/ ٢٤٨، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان:٨/ ١٤٣، وأوضح المسالك الى ألفية ابن مالك لابن هشام: ٢/ ٢١٢.

(٢٣) شرح تسهيل الفوائد: ٢/ ٢٤٨، وينظر أيضاً: شرح شذور الذهب لابن هشام: ص٣١٥ .

(٢٤) شرح الكتاب: ٢/ ١٩٦ .

(٢٥) ينظر: توضيح المقاصد: ٦٦٥/٢–٦٦٦، والفصول المفيدة في الواو المزيدة لأبي سعيد العلائي: ١٨٨–١٩٠، وأوضح المسالك: ٢١٤/٢–٢١٥.

(٢٦) الكشاف : ٢/ ٩٨ .

(٢٧) المصدر السابق: ٢/ ٢٢٦ .